جامعة القاهرة
كلية الحقوق
الدراسات العليا

النظام الاقتصادي والمالي في مصر البطلمية

رسالة للحصول على درجة دكتور في الحقوق

إعداد الباحث

أحمد إسماعيل أبو الحسن مسلم

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور محمود السقا — مشرفًا ورئيسًا
أستاذ فلسفة القانون وتاريخه
كلية الحقوق – جامعة القاهرة
ورئيس مجلس الشعب (سابقا)

الأستاذ الدكتور السيد عبد الحميد فوده — عضوًا
أستاذ فلسفة القانون وتاريخه
وعميد كلية الحقوق بجامعة بنها

الأستاذ الدكتور عباس مبروك الغزيري — عضوًا
أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه
وعميد كلية الحقوق بشبين الكوم
جامعة المنوفية (سابقًا)

١٤٣٦هـ / ٢٠١٦م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾

(سورة الطلاق ، الآيتان ٢ ، ٣)

إهـــــداء

إلى أمي وأبي .. يرحمهما اللّه

وإلى زوجتي الغالية

وأبنائي الأعزاء : مريم و محمد و حمزة

يحفظهم اللّه

حبـاً ومـودَّة ، وشكراً ، واعترافاً بالفضل

وأخيراً .. أهدي بحثي هذا

إلى كل من مدَّ إليَّ يد العون والمساعدة

فجزاه اللّه عني خير الجزاء

شكر وعرفان

خاص لأستاذي الجليل الدكتور محمود السقا

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. أما بعد .

فإنه يطيب لي بعد أن انتهيت من إعداد هذا البحث، أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى **أستاذي الكبير العالم الجليل الدكتور محمود السقا** ، أستاذ فلسفة القانون وتاريخه ورئيس مجلس الشعب (سابقًا) على ما أولاني من عناية طيلة فترة إعدادي لهذا البحث، فكان لتوجيهات سيادته أبلغ الأثر في إنجاز هذه الدراسة وإخراجها على الصورة الماثلة، والتي أرجو من الله العلي القدير أن تنال تقدير سيادته، ورضاء القارئ الكريم بإدراكها إفادته.

وفي الحقيقة إن الباحث في مجال الدكتوراه ليتطلع إلى أستاذه بعين الشغف راجيًا منه أو متوسمًا فيه دماثة في الخلق ولين في الصحبة وصبر على النقاش ومداومة التوجيه.

وإنني لأشهد الله أنني أدركت كل ذلك في أستاذي الفاضل – بل يزيد – إذ لم ينقطع مدد سيادته العلمي لهذا البحث منذ أن بزغت أولى بذوره، ونبتت فكرته وحتى طويت مسودته، وبناء عليه، فلم أواجه صعوبة ولا جابهني عناء في طلب لقائه، وكان وقته متاحًا لي دون حرج، ووجدته يمنحني ثقته ويحترم رأيي في وقت كنت أحوج ما أكون فيه إلى هذا، وقبل ذلك كله فقد كان عهدي به عدم الضن بمعلومة أو مرجع أو فكرة تضفي على البحث ثراءً أو تنميه، فالشكر لله ثم لسيادته، وأدعو الله تعالى أن يثيبه على كل ما كان منه، موفور الصحة والعطاء، وأن يديمه ذخرًا ومعينًا ونافعًا لطلابه.

الباحـــث

أحمد إسماعيل أبو الحسن مسلم

شكر وعرفان

خاص للسادة أساتذتي لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

يطيب لي بعد أن انتهيت من إعداد هذا البحث، وإجازة أستاذنا الجليل الدكتور محمود السقا له، وإعطاءه ضوء الصلاحية للمناقشة والحكم عليه.

أن أتقدم بالشكر، والشكر دائم وموصول **لأستاذي الموقر العالم الجليل الأستاذ الدكتور محمود السقا**، أستاذ فلسفة القانون وتاريخه، ورئيس مجلس الشعب (سابقاً)، على دعمه الدائم لي خلال فترة إعدادي لهذه الرسالة، حتى اكتملت لبناتها، فأرجو من الله سبحانه وتعالى أن أكون قد استمعت جيدًا ووعيت دروسه، ليحظى بحثي بتقدير سيادته، وأدعو الله لسيادته بموفور الصحة والعافية، وأن لا ينقطع عطاؤه على مر الزمان.

وأشكر أيضًا حضرة **الأستاذ الدكتور السيد عبد الحميد فوده**، أستاذ فلسفة القانون وتاريخه وعميد كلية الحقوق بجامعة بنها، على تشريفي بقبوله المشاركة في مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها رغم حجم انشغاله، وإني على يقين من أن مشاركته ستمكنني من الاستفادة بخبرته العلمية قدر المستطاع، كما أنها ستضيف للبحث حقائق لم أكن لأدركها لولا مثول بحثي أمام سيادته.

كما أتوجه بخالص الشكر والامتنان **لأستاذي الدكتور عباس مبروك الغزيري**، أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه وعميد كلية الحقوق بشبين الكوم، جامعة المنوفية (سابقًا)، الذي أولاني شرف قبوله الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة، وكلي ثقة في أن مشاركة سيادته سوف تضيف إلى البحث ما لم يدركه وإلى الباحث ما لم يحصله، خاصة وأن مشاركته كلفته وقتًا غير قليل في قراءة البحث واستقصاء جوانب النقص والقصور فيه وتبصيري بها لتفاديها في مستقبلي بإذن الله.

ولا يفوتني أن أشكر كل من طالني عونه في سبيل إتمام هذا البحث – وهم كثر – من أهل أصدقاء وزملاء وعاملين في مجال العلم والمعرفة، وأدعو الله أن يوفقهم دومًا لما فيه خير البلاد والعباد.

الباحـــث

أحمد إسماعيل أبو الحسن مسلم

فصل تمهيدي
مقدمات حكم البطالمة لِمِصْر

تمهيد وتقسيم:

يمتاز تاريخ القانون المِصْري بذاتيته فلا يتشابه مع تاريخ أية دولة من الدول، فقد عبر الزمن – مع نسيج الوحدة الاجتماعية – من خلال عصور متباينة. عاشها متأثرًا بقوانينها ومؤثرًا فيها، ومتوافقًا مع سنة المعايشة التاريخية والمعاصرة القانونية[١].

وعليه فسوف نقتفي أثر حركة تطور تاريخ القانون المِصْري خلال رحلته عبر الزمن، لندرك أنه مر بأربعة عصور هي:

١- العصر الفرعوني:

إن بداية تاريخ القانون المِصْري تخط أول سطورها مع القانون الفرعوني الذي امتد – حسبما ينبئنا به التاريخ – من وقت حكم الملك مينا (عام ٣٢٠٠ ق.م) لمِصْر، طبقًا لأرجح الآراء[٢]، واستمر حتى جاء الإسكندر الأكبر مِصْر في عام (٣٣٢ ق.م)، فاتحًا[٣] ومخلصًا لها من

---

(١) انظر: **أستاذنا الدكتور محمود السقا**، معالم تاريخ القانون المِصْري، دار الثقافة العربية ٢٠٠١، ص ٣.

انظر أيضًا: **الدكتور عبد الكريم نصير**، دروس في تاريخ القانون المِصْري، مؤسسة بداري للطباعة بأسيوط، ص ١٠.

(٢) يرى بعض العلماء أن حكم الملك (مينا) مؤسس الأسرة الفرعونية الأولى يبدأ حوالي عام ٣٤٠٠ ق.م، **راجع: الدكتور شفيق شحاته**، تاريخ القانون الخاص في مِصْر، القاهرة، ١٩٥٠، ج ١، ص ١١. وانظر: **د. مصطفى سيد أحمد صقر**، فلسفة وتطور النظم القانونية في مِصْر (في العصر الفرعوني والعصر البطلمي والعصر الروماني)، ٢٠٠٦، ص ٧.

(٣) **أستاذنا الدكتور محمود السقا**، فلسفة وتاريخ القانون المِصْري ومراحل تطوره،

نير الفرس.

٢- العصر البطلمي :

ويبدأ بدخول الإسكندر الأكبر لمِصْر عام ٣٣٢ ق.م وينتهي عام ٣١ ق.م[١].

٣- العصر الروماني :

ويبدأ عام ٣١ ق.م حيث هَزم الأسطول الروماني بقيادة أوكتافيوس الأسطول المِصْري بقيادة كليوباترا وحليفها أنطونيوس في المعركة الشهيرة "أكتيوم" البحرية في غرب اليونان وينتهي عام ٦٤١ م[٢].

٤- العصر الإسلامي :

ويبدأ عام ٦٤١م بفتح عمرو بن العاص – رضي الله عنه– مِصْر، فدخل المِصْريون في دين الله أفواجًا، وكان الفتح الإسلامي نقطة

المعهد العالي للدراسات الإسلامية، القاهرة، ص ١١.

انظر أيضًا: **الدكتور السيد العربي حسن العشري**، الوجيز في تاريخ القانون المِصْري، أكاديمية الشرطة، كلية الشرطة، القاهرة، ٢٠١٣/٢٠١٤، ص ٥.

(١) انظر: **أستاذنا الدكتور محمود السقا**، فلسفة وتاريخ تاريخ القانون المِصْري من شروق العصر الفرعوني إلى غروب العصر الروماني، دار النهضة العربية، ١٩٩٤، ص٢١.

(٢) انظر **الدكتور زكي عبد المتعال**، تاريخ النظم السياسية والقانونية والاقتصادية على الأخص من الوجهة المِصْرية، مطبعة نوري بالقاهرة، ١٩٣٥.

انظر أيضًا: **الدكتور مصطفى سيد أحمد صقر**، فلسفة وتطور النظم القانونية في مِصْر(في العصر الفرعوني والعصر البطلمي والعصر الروماني) مرجع سابق، ص٦.

وانظر كذلك: **الدكتور محمد علي الصافوري**، تاريخ القانون المِصْري، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ص ٢٩٧.

تحول في تاريخ القانون المِصْري، إذ تخلت مِصْر نهائيًا عن دينها ولغتها وقانونها وفتحت ذراعيها لاستقبال الإسلام، لغة ودينًا وقانونًا، كما حدث امتزاج بين عناصر السكان، عرب وغير عرب، مسلمين وغير مسلمين[٢] ويمتد هذا العصر حتى منتصف القرن التاسع عشر تقريبًا.

* * *

ومن البداية نقرر أنه لا يمكن الصعود والارتقاء الفكري إلا عبر كتابات وفكر الأساتذة الأسبقين. وحيث كان لنا حظ الجلوس في صفوف مدرسة المعلم الكبير الفيلسوف **الأستاذ الدكتور محمود السقا**، فقد تهيأ لنا أن ننهل من فيض حكمته ونرتشف من خلاصة فكره، في السطور التالية.

وعليه نستخير الله العلي القدير ونبدأ على بركة الله مع بداية التاريخ .. مع العصر الفرعوني، وعلى وجه التحديد مع بداية التاريخ الرسمي لمِصْر مع حكم الملك مينا عام ٣٢٠٠ ق.م، قبل الانطلاق للحديث عن مِصْر تحت الحكم البطلمي للبلاد.

فيطالعنا التاريخ بأن القانون المِصْري قد استمر بصبغته التي اصطبغ بها منذ فجر تاريخه، ثم جاء الفتح الإغريقي لمِصْر على يد الإسكندر الأكبر عام ٣٣٢ ق.م؛ وبذلك دخلت البلاد عهدًا جديدًا، وخضعت لحكم جديد، استمر حتى آخر حكم البطالمة في عام ٣١ ق.م؛ وبذلك فتحت صفحة جديدة لحكم البلاد مع الفتح الروماني لها.

وقد تواتر لدينا أن القانون الذي كان سائدًا في مِصْر هو قانون

---

(١) **انظر: الدكتور صوفي أبو طالب**، تاريخ القانون في مِصْر، الجزء الأول، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٩٨، ص٣.

الملك (بوكخوريس)[1] أحد ملوك الأسرة الفرعونية الرابعة والعشرين، فهل استمر القانون الفرعوني محتفظًا باستقلاله وملامحه خلال العصر البطلمي؟

واذ تقرع مسامعنا المقولة الشهيرة إن:

(البقاء للأصلح)

وحيث كان القانون المِصْري الفرعوني غاية في المثالية في قواعده، وقد اتسمت أحكامه بالعدل؛ إذ كان مبناه العدل والأخلاق وشتي الفضائل. والحقيقة تنطق بأن هذا القانون كان علامة من علامات التكوين الحضاري للمجتمع المِصْري؛ وبناء عليه كتبت لهذا القانون الاستمرارية؛ إذ **(البقاء للأصلح)**.

وإنه إذ جاء الفتح اليوناني لمِصْر مع قدوم الإسكندر الأكبر إليها، نجد لزامًا علينا أن نستقرئ صفحات التاريخ، فنلقي بعض الضوء علي موقف الفلسفة مع القانون، وذلك قبل أن ندلف لدراسة العصر البطلمي، وخاصة النظام الاقتصادي والمالي للبلاد خلال هذا العصر، وهي موضوع رسالتنا الماثلة.

---

(١) انظر: **أستاذنا الدكتور محمود السقا**، فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية "دراسة في علم تطور القانون". ص ١٢٩ ، البند رقم **(٢٦٧)**، **حيث يذكر سيادته** إن : "الحقيقة التاريخية جاءت إثر ما أفصح عنه المؤرخون الإغريق، وعلى رأسهم جميعًا كان المؤرخان هيرودوت و ديودور الصقلي، فقد أثبتا مما لا يدع مجالاً للشك عن وجود قانون حقيقي قام الملك بوكخوريس بوضعه، وقد ردد المؤرخان المذكوران ما جاء بقانون بوكخوريس وأشادا بذكره، وأكدا موافقة هذا القانون لروح التشريع التي سادت إبان حكم بوكخوريس."

وقد سلف القول إن نقطة البداية مع تاريخ القانون المِصْري كانت مع القانون الفرعوني، وقد امتدت هذه المرحلة الزمنية حوالي ثلاثة قرون من عمر الزمان.

وحيث قُسمت البلاد إلي عصور سادت في بعضها النزعة الفردية، وفي بعضها الآخر ساد النظام الإقطاعي. وسواء أكان الإقطاع مدنيًا أو دينيًا أو عسكريًا، فقد انتهي الأمر إلي سيادة النزعة الفردية، وذلك بفضل الملك المصلح "بوكخوريس" حيث قضى على امتيازات وسيادة رجال الدين، فأصبح الكل أمام القانون سواء، وانجلى التمييز الطبقي فسادت المساواة[١].

وكان لقانون "بوكخوريس" فضل تسجيل تاريخ القانون المِصْري الفرعوني في عصوره اللاحقة لإصداره، فجاء سجلاً كاملاً للتقدم الحضاري للبلاد، مما أدهش المؤرخين – فعظمة هذا القانون بلغت سحر الخيال – أضف إلى ذلك ما كان له من قصب السبق الحضاري، فقد كان قانونًا نقيًا في مبادئه صافيًا في قواعده، أحكم صنعه العقل المِصْري من واقع الحياة وظروف المجتمع.

وحيث إن (العدل أساس المُلك) كما أن (العدالة هي رحمة الآلهة المهداة إلي البشر أجمعين)[٢]، وهي توجيه رب العالمين للبشر كافة[٣].

---

(١) انظر بالتفصيل: **أستاذنا الدكتور محمود السقا**، معالم تاريخ القانون المِصْري، مرجع سابق، ٢٠٠١م.

(٢) **أستاذنا الدكتور محمود السقا**، معالم تاريخ القانون المِصْري، مرجع سابق، ص ١٤، ١٦، ١٧.

(٣) فرسالة العدالة رسالة قديمة الأزل منذ العصر الفرعوني وحتى ما قبل التاريخ حتى